

Distr.: General  
25 April 2007  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

نيابة عن حركة عدم الانحياز أتشرف بأن أكتب إليكم بصفتمكم رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة لشهر نيسان/أبريل، بشأن مناقشة مجلس الأمن التي ستجري اليوم للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

إن مجلس الأمن يرفض مرة أخرى الطلب المشروع الذي تقدمت به حركة عدم الانحياز للمشاركة في مناقشات هذه الهيئة بشأن هذه القضية الحاسمة وهو ما يمنع حركة عدم الانحياز من التعبير عن وجهات نظرها وتقديم مقترحاتها. والجدير بالملاحظة أن حركة عدم الانحياز تتألف من ١١٨ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منها الأغلبية الساحقة من دول الشرق الأوسط.

والقرار الذي اتخذته مجلس الأمن هو مثل آخر يضاف إلى ما سبق من أمثلة لعدم الشفافية الذي يتسم به عمل مجلس الأمن ويؤكد مرة أخرى ضرورة إجراء إصلاح عاجل وعميق في هذه الهيئة، بما في ذلك أساليب عملها.

وأرجو أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها، الذي يتضمن البيان الذي كانت كوبا تعترض الإدلاء به نيابة عن حركة عدم الانحياز في المناقشة المذكورة أعلاه، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

توقيع رودريغو ماليركا دياس  
السفير والممثل الدائم لكوبا  
رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

بيان الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، لمناقشة مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط

٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

أنشرف بأن أحاطب مجلس الأمن باسم حركة عدم الانحياز.

في الأشهر القليلة الماضية بذلت الأطراف المعنية، بما فيها جامعة الدول العربية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة جهودا جدية، كما انتعشت الآمال بإحياء عملية السلام لتحقيق حل عادل وسلمي للتراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي ٢٠ آذار/مارس الأخير أصدر مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بيانا جرى تعميمه بوصفه وثيقة رسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن A/61/818-S/2007/161؛ رحب فيه بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بعد إبرام اتفاق مكة. وأعرب فيه أيضا عن رأيه بأن تشكيل هذه الحكومة الجديدة يمثلبادرة طيبة على وحدة الشعب الفلسطيني في هذا الوقت العصيب.

ورغم تشكيل حكومة وحدة وطنية، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من الحصار المفروض على المعونة الدولية، منذ أكثر من عام ولم يتم رفعه بعد.

وفي حين يتركز الاهتمام على جهود إحياء عملية السلام وعلى إجراءات حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة فإنه لا يمكن تجاهل هذه الحالة العسيرة في أرض الواقع. وما دامت هذه الحالة مستمرة فإنها ستقوض بالتأكيد أي تقدم قد يتم إحرازه.

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية أثناء شهر آذار/مارس بالعديد من الغارات العسكرية العنيفة والاعتقالات في المدن والبلدات ومخيمات اللاجئين الفلسطينية وقتلت وأصابت المزيد من المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال، ودمرت مزيدا من الممتلكات والهياكل الأساسية المدنية.

وتعرب الحركة عن أسفها العميق لأن عدد المدنيين الفلسطينيين المسجونين والمعتقلين في إسرائيل ما انفك يرتفع حتى بلغ مجموعهم أكثر من ١٠ ٠٠٠ سجين فلسطيني، من بينهم نساء وأطفال، وهم محتجزون حاليا في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

وتواصل إسرائيل عملها غير القانوني في بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة القدس الشرقية، في تجاهل كامل لفتوى محكمة العدل الدولية ولقرارات الأمم المتحدة.

وتكرر حركة عدم الانحياز تأكيدها بأنه لن يوجد حل عادل ودائم لقضية فلسطين إلا إذا كان هذا الحل يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطين المستقلة في كامل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

إن حركة عدم الانحياز تكرر الإعراب عن ارتياحها إزاء الخطوات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وخاصة بنشر القوات المسلحة في منطقة جنوب نهر الليطاني وعلى طول الخط الأزرق. وترحب حركة عدم الانحياز أيضا بنشر القوات المسلحة اللبنانية على طول الحدود الشمالية والشرقية للبنان بهدف ضمان الأمن والاستقرار على الحدود.

وما فتئت الحركة يساورها القلق البالغ إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة جوا وبرا للخط الأزرق في خرق للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحن نطالب إسرائيل بقوة بأن تضع حدا لاحتلالها للجزء الشمالي من بلدة العجر التي تقع على الجانب الشمالي من الخط الأزرق وأن تمتنع فورا عن القيام بأية انتهاكات للسيادة اللبنانية والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأن تكف عن أي أعمال استفزازية للقوات المسلحة اللبنانية أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وتطالب حركة عدم الانحياز بإيجاد تسوية فورية لمسألة مزارع شبعا، بما يكفل احترام سيادة لبنان ووحدة أراضيها كما ورد في القرار ١٧٠١، وتحيط علما في هذا الصدد باقتراح الحكومة اللبنانية في خطة النقاط السبع التي قدمتها بشأن مزارع شبعا. وتدعو جميع الأطراف إلى التعاون لحماية حقوق لبنان السيادية في تلك المنطقة وتحيط علما بالمساعي الهامة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن.

وتدرك الحركة بوضوح التحدي الهائل الذي يواجه لبنان نتيجة لوجود ١,٢ مليون قنبلة عنقودية ألقته إسرائيل خلال عدوانها على لبنان في الصيف الماضي. وتدين الحركة مرة أخرى استخدام إسرائيل لهذا السلاح وتأسف لعدد القتلى نتيجة ذلك، وتطالب الحركة إسرائيل بقوة بأن تحدد بدقة المواقع التي استعملت فيها هذه الأسلحة الفتاكة، وكذلك حرائط الألغام المزروعة أثناء احتلالها لجنوب لبنان.

ونحث مجلس الأمن على أن يقرر إنفاذ وقف كامل ودائم لإطلاق النار بدون مزيد من التأخير.

وترحب الحركة بالاسهامات والتبرعات السخية المعلن عنها خلال مؤتمر ”رفيق الحريري باريس - ٣“ الذي عقد في باريس في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل والتي تهدف إلى تغيير الأوضاع القانونية والمادية والديمقراطية والهيكلي المؤسسي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتطبيق قانونها وإدارتها هناك كلها لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني.

وتؤكد من جديد أيضا أن جميع هذه التدابير والإجراءات، بما فيها بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها غير القانونيين في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، تمثل تحديا للمجتمع الدولي وانتهاكا واضحا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

وتطالب الحركة بأن تلتزم إسرائيل بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب تماما من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وترى الحركة أن هناك فرصة حقيقية في الوقت الحاضر لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط لإحراز تسوية سلمية، وتحت المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته لكفالة عدم إهدار هذه الفرصة.

ونطلب من حكومة إسرائيل أن تقبل مبادرة السلام العربية ونطالب باستئناف عملية من المفاوضات الجدية والمباشرة على جميع الجبهات.

وستواصل حركة عدم الانحياز تأييدها ومساهمتها بكل الطرق الممكنة من أجل تحقيق سلام عادل وكامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ذو مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.